

تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر

Evaluation of government spending policies on the education sector in Algeria

كرمين سميرة

Kermine Samira

جامعة معسكر (الجزائر)، samira.kermine@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/22 تاريخ القبول: 2021/09/07 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور نفقات قطاع التعليم والتربية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وذلك بتشخيص جهودات الدولة في تدعيم القطاع التعليم من خلال سياسة الإنفاق العام، وذلك في ظل الموارد الضخمة التي أنفقتها في هذا الأخير بالتركيز على البرامج التنموية، وذلك لما لها دور في تحقيق التنمية البشرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية، بتحليل تطور نسبة الإنفاق المخصصة للقطاع والوقوف على مدى تحقق الأهداف المرجوة. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى تزايد النفقات التعليم من سنة إلى أخرى ومن برنامج تنموي إلى آخر، مما يبين نية الدولة لتحقيق وتحسين الوضع التعليمي ومستوى التعليم، وكذا عدم توافق ما خصص من إنفاق وما تحقق من أهداف، حيث أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث المستوى والنظام التعليمي مقارنة بالدول التي لها نفس الخصائص.

كلمات مفتاحية: نفقات قطاع التعليم، النظام التعليمي، البرامج التنموية، مستوى التعليم.

Abstract:

This study aims to analyze the evolution of the education sector expenditures in Algeria during the period (2000-2019), by diagnosing the efforts of the state to support the education sector through the public spending policy, in light of the huge resources it has expended on development programs, in this regard. Because it has a role in achieving human development in particular and economic development, by analyzing the evolution of the percentage of spending allocated to the sector and determining the extent to which the desired goals have been achieved. Through this study, we found an increase in education expenditures from one year to another and from one development program to another, which shows the state's intention to achieve and

improve the educational situation and the level of education, as well as the inconsistency of the expenditures allocated and the achievement of expenditures. level and educational system compared to countries with similar characteristics

.Keywords: Expenditures of the education sector; the educational system; development programs; the level of education.

المؤلف المراسل: كرمين سميرة، الإيميل: samira.kermine@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا لقطاع التعليم، إذ لا تخلوا أجدانها السياسية دون أن تتخللها قضايا التعليم على رأس أولوياتها، خاصة بعد إدراك أن للتعليم انعكاسات مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويستلزم مثل هذا التوجه السعي نحو صياغة جملة من البرامج التعليمية والخطط الإستراتيجية لتحقيق الأهداف المنشودة من خلال السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي بما ينعكس على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وما ألزم السلطات العمومية تخصيص مبالغ مالية معتبرة من ميزانيتها لتمويل القطاع ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين، وفي هذا الإطار سعت الحكومة إلى تحقيق عدة إنجازات كانت ضمن تطلعات سياساتها التعليمية، كرفع من معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع الأطوار وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم، والحد من نسبة الرسوب المدرسي وتحسين جميع الجوانب النوعية للتعليم كرفع من كفاءة المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية، وكذا توفير مختلف الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للمتعلمين وتوفير لهم البيئة الآمنة للتعليم.

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو ارتفاع حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاع خاصة في الآونة الأخيرة، والجهود الكبيرة المبذولة في سبيل الرفع من مستوى الخدمات التعليمية المقدمة، إلا أن الاستفادة من ذلك لا تزال تحت المستوى المطلوب، والتي يمكن إرجاعها إما إلى القصور الإداري وسوء التسيير أو لعدم فعالية السياسات التعليمية الموضوعة أو إلى قيمة الإعتمادات المخصصة للقطاع غير كافية، أو عدم الاستخدام الأمثل لها، وبالتالي أمام هذه التحديات أصبح من الضروري

تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر

البحث عن السبل لمواجهةها، لتوفير خدمات تعليمية متميزة وذات جودة عالية، من خلال التسيير العقلاني والرشيد للموارد المالية الموجهة للقطاع والاهتمام بالطاقات المؤهلة حتى تؤدي مهامها على أحسن وجه ممكن، ومن هنا تتبادر لنا إشكالية هذه الدراسة كالآتي:

ما مدى فعالية الإنفاق على التعليم في تعزيز النتائج التعليمية في الجزائر؟

بالإضافة إلى بعض الأسئلة الفرعية :

- ما مدى كفاءة الإنفاق على التعليم في تمويل قطاع التعليم؟
- هل المخصصات المالية كافية لتغطية متطلبات واحتياجات قطاع التعليم ؟
- هل هناك عدالة وإنصاف في توزيع الإنفاق على التعليم ؟

الفرضية:

ضعف فعالية الإنفاق على التعليم في تعزيز النتائج التعليمية في الجزائر؟

1. المفاهيم النظرية للدراسة:

■ **التعليم:** عرفته منظمة اليونسكو على أنه التكوين الشامل للأفراد وتطوير قدراتهم وتأهيلهم للمشاركة الإيجابي في خطط التنمية. (علي دحمان محمد، 2011، ص 75)

■ **النظام التعليمي:** يشمل مجموعة من الإجراءات والقواعد والتنظيمات التي تتبعها الدولة من أجل تسيير التعليم، وتهدف من خلال هذا المحافظة على المبادئ والقيم والثقافة الإسلامية. (ابراهيم هياق. 2011، ص 51)

■ **الجودة التعليمية:** هي عملية إدارية تركز على مجموعة من القيم، التي تحقق أهداف سوق العمل والطلاب. (علي دحمان محمد، 2011، ص 12)

2. الدراسات التجريبية السابقة:

■ **دراسة (الزنفلي أحمد محمود)، (2017):** تهدف إلى تحليل تطور الإنفاق العمومي على التعليم قبل المرحلة الجامعية خلال الفترة (2006-2007) و(2016-2017)، وذلك بغية توضيح مدى كفاءة وكفاية وعدالة توزيعه، خاصة بعد صدور عدد من الوثائق الرسمية كاللستور والسياسات التعليمية والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية في عام (2006)، تتعهد الحكومة من

خلالها بالالتزام بتقديم التعليم بجودة عالية، وإمانيته ومجانيته وإتاحته للجميع دون تمييز بين الجنسين، ما أزمها البحث عن توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاح ما تعهدت به.

أظهرت نتائج التحليل تراجع حجم الإنفاق على التعليم ونصيب التلميذ منه بصورة مستمرة، وكذا انخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبته من الإنفاق العمومي الإجمالي، وهذا ما يفسر عدم كفاية الإنفاق الموجه للتعليم الابتدائي، كما أظهرت النتائج ضآلة الإنفاق الرأسمالي والاستحواذ الإنفاق الجاري الذي يستعمل لتغطية الأجور بشكل كبير، ويفسر هذا بضعف كفاءة الإنفاق، وكذا غياب العدالة في توزيع المخصصات المالية بين مختلف المناطق، ذلك لوجود ميول وتحييز لبعض مديريات التربية والتعليم. (الزنفيلي، 2017، ص 121-124)

■ **دراسة (فتحي السيد يوسف عبد المجيد)، (2015):** تهدف إلى تقييم نظام التعليم المصري، من خلال تحليل أهم الأسباب الكامنة وراء تردي الوضع التعليمي بمصر، واقتراح إطار متكامل من السياسات اللازمة للنهوض بالتعليم في مصر، كما تطرقت الدراسة إلى تطور الإنفاق على التعليم قبل وبعد المرحلة الجامعية خلال الفترة (1990-2014)، وذلك لتقييم الإنفاق على التعليم من منظور الكفاية والكفاءة والعدالة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للوضع الخطير الذي وصل إليه التعليم بمصر، ولا يكون ذلك من خلال إصلاحات جزئية وإنما وفق إصلاحات جذرية تتضمن مراجعة شاملة للعديد من أساسيات والثوابت وذلك نظرا لجسامة حجم التغيير المطلوب وتعدد أبعاده، ويكون ذلك وفق صياغة سياسات تعليمية تحمل إستراتيجيات متكاملة لإصلاح أحوال التعليم والبيئة العلمية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على التعليم. (فتحي السيد يوسف عبد المجيد، 2015)

■ **دراسة (أشرف العربي)، (2010):** تهدف إلى تتبع التوجهات الأساسية للإنفاق العمومي على التعليم في مصر خلال السنوات الأخيرة، والتعرف على الآلية التي يتم من خلالها تحديد أولويات الإنفاق، والفئات المستفيدة من برامجه وذلك من خلال تقييم سياسات الإنفاق العمومي على التعليم في ضوء المعايير الثلاثة الأساسية وهي الكفاية (Adequacy)، العدالة (Equity)، الكفاءة (Efficiency)، خلص الباحث على أن الجزء الكبير من الإنفاق العمومي يحد

تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر

بصفة مركزية خاصة في الأطوار التي تسبق التعليم الجامعي، إذ سجلت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الإجمالي والنتائج المحلي الإجمالي تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر، الذي انعكس بدوره على نوعية الخدمات التعليمية المقدمة من مؤسسات الحكومية والتي عرقلت سير التنمية بمصر، كما أثبتت الدراسة وجود تحيز في الإنفاق على التعليم في المراحل التي تسبق التعليم الجامعي، ما انعكس سلباً على الطبقة الفقيرة التي تعذر عليها استكمال تعليمها حتى المراحل العليا، وأوضح التحليل أيضاً إلى وجود درجة عالية من عدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم حيث أن النسبة الكبرى توجه إلى الإنفاق الجاري وليس الاستثماري، إذ تستحوذ الأجور والتعويضات العمال على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق. (أشرف العربي، 2010)

3. تطور مراحل إصلاح منظومة التعليم والتربية :

إن إصلاح المنظومة التربوية في مطلع الألفية الثالثة كان ضرورة حتمية بسبب الوضعية التي حالت إليها المدرسة الجزائرية، نتيجة الصعوبات والاختلالات التي أثرت على نوعية التعليم ومردوديته، الناتجة عن التحولات الداخلية والخارجية التي كان لها وقع كبير على المنظومة التربوية، وتميزت هذه الفترة بثلاثة أحداث رئيسية وهي: تشكيل لجنة وطنية للإصلاح بمرسوم رئاسي المؤرخ في 09 ماي سنة (2000)، بهدف الخروج بسياسة تربوية جديدة، حيث تم طرح عدة قرارات ارتكزت مجملها على ثلاثة محاور أساسية أهمها: (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص 04)

■ السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير الجانب البيداغوجي.

■ تحسين نوعية التأطير التربوي والإداري.

■ إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية.

- تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الأمر رقم 03/09 المؤرخ في 13-08-2003، المعدل والمتمم للأمر 76 /35 المؤرخ في 16-04-76، حيث تجلّى هذا في إحداث تغيير جذري في هيكلية التعليم الابتدائي والمتوسط، وأصبح الطور الابتدائي يدوم 5 سنوات بدلا من 6 سنوات والطور المتوسط يدوم 4 سنوات بدلا من ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى إدراج اللغة الفرنسية

في السنة الثانية ابتدائي لكن أعيد النظر في هذا وإدراجها في السنة الثالثة، كما تم إدراج مادة التربية العلمية للسنة أولى ابتدائي، ومادة الإعلام الآلي للسنة أولى متوسط، وتم النظر إلى اللغة الأمازيغية وإعادة الاعتبار لها، كما تم تشجيع الاستثمار في التعليم من خلال فتح مدارس ومؤسسات خاصة للتعليم، كما تم بداية من الموسم الدراسي (2003-2004) توجيه التكوين إلى المعاهد المتخصصة الذي يدوم ثلاث سنوات. (بوتليليس مراد، 2012، ص ص 90-91).

- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية تحت أمر 04-08 المؤرخ في 23-01-2008، الرامي إلى الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية، من خلال وضع المدرسة الجزائرية تحت إطار تشريعي قادر على الاستجابة للتحديات والمطالب الاجتماعية للتربية، ويتمشى مع التغيرات الواقعة محليا ودوليا، كإدراج مبدأ الديمقراطية في التعليم وربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية، ومع تجسيد خيار تعريب التعليم وجزارة تأطير الأساتذة والبرامج في مختلف المستويات. (بوتليس مراد، 2012، ص 91)

4. تقييم سياسات الإنفاق على التعليم :

يمكن تقييم سياسة الإنفاق العمومي على التعليم، على ضوء ثلاثة معايير أساسية وهي الكفاية والكفاءة والعدالة.

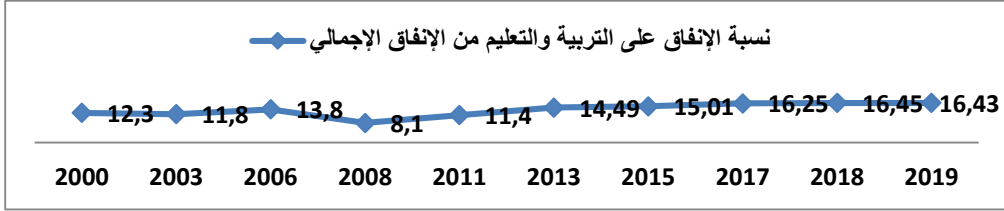
أ- معيار الكفاية: يمكن قياس كفاية حجم الإنفاق العمومي على التعليم من خلال تحليل عدة مؤشرات كنسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم، أو نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العمومي، كما يمكن مقارنتهما بالدول المتقدمة والنامية.

■ نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العمومي: يتم قياس الإنفاق على التعليم بما يخصص له من إجمالي الإنفاق العمومي للدولة في سنة معينة، وهو ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، وذلك لمعرفة معدل النمو أو الانخفاض في المخصصات من سنة إلى أخرى، وفي الشكل البياني الموالي

تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر

ستتطرق إلى تطور نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الشكل (1): تطور نسبة الإنفاق على التربية والتعليم من الإنفاق الإجمالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوانين المالية للسنوات المعنية.

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن نسبة الإنفاق على التربية والتعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي هي متواضعة ومتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث انتقلت من 12.3% سنة (2000) إلى 16.43% سنة (2019)، "وحسب ما أكدته منظمة اليونسكو سنة (2012) على الحكومات أن تخصص للتعليم ما لا يقل عن 20% من إجمالي الإنفاق العمومي، لكي تضمن الفعالية والكفاءة والإنصاف في تخصيص الأموال للتعليم" (الزنفيلي أحمد محمود، 2017، ص 142) وبالتالي فإن النسبة تقل عن المعايير الدولية التي حددها اليونسكو.

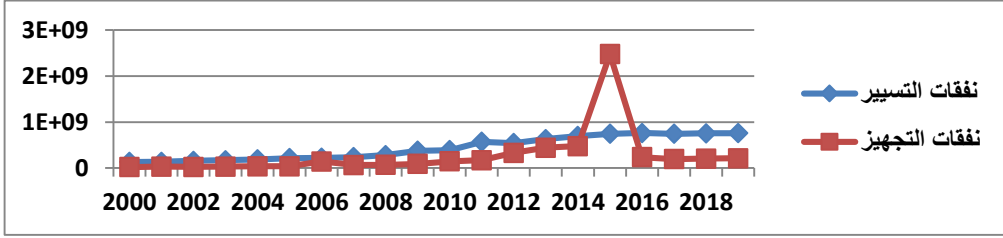
وعليه يمكن القول الرغم من أن التمويل الحكومي عرف نموا مطردا في الآونة الأخيرة، إلا أن هذه الزيادات لم تكن كافية لتحقيق الحد الأدنى من التميز في المؤسسات التعليمية، وبالتالي ما يعيق تحقيق الفعالية بقطاع التعليم هو عجز الموارد المالية عن تلبية متطلبات إصلاح التعليم، وهذا ما أدى إلى التدهور النوعي لمخرجات التعليم.

ب- معيار الكفاءة:

يستعمل معيار الكفاءة لتقييم سياسة الإنفاق العمومي على التعليم، كما أنه يشمل مجموعتين من المؤشرات، البعض منها يقيس الكفاءة الداخلية والبعض الآخر يقيس الكفاءة الخارجية، فالإنفاق الجاري والاستثماري يعتبران من أهم المؤشرات التي يتم استخدامها للتعبير عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العمومي على التعليم، أما بالنسبة للكفاءة الخارجية لا يوجد مؤشرات

محددة تعبر عنها بشكل مباشر، وإنما عادة ما يتم استخدام مؤشرات لقياس الكفاءة بصورة غير مباشرة، وذلك لكون أن الإنفاق على التعليم يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية، ومن ثم يصبح معيار كفاءة الإنفاق على التعليم هو مدى تحقق هذه الأهداف، وعليه يمكن أخذ معدل الإمام بالكتابة والقراءة كمؤشر للتعبير عن ذلك. (أشرف العربي، 2010، ص 18)

الشكل 02: تطور نفقات التسيير والتجهيز لقطاع التعليم خلال الفترة (2000-2019).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- قوانين المالية للسنوات المعنية (2000 - 2019).

- الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962 - 2011)

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

نلاحظ أن نفقات التسيير والتجهيز الموجهة للتعليم والتربية عرفت نموا متزايدا منذ سنة (2000)، ذلك لانتهاج الحكومة السياسة الإنفاقية التوسعية في إطار الوضع المالي المريح للدولة، من خلال تجسيدها لسلسلة من البرامج الإصلاحية لفائدة قطاع التعليم من أجل التحسين الكمي والنوعي، وبالرغم من انخفاض الموارد المالية التي ميزت النصف الثاني من سنة (2014)، الناجمة عن انخفاض أسعار البترول على الصعيد الدولي، إلا أن الدولة باشرت جملة من إجراءات بداية من (2015) لمواصلة ما شرعت فيه منذ (2001)، ومواجهة انخفاض الموارد والحد من الزيادة في النفقات العمومية مع الحفاظ على مستوى مقبول من جودة الخدمات. (مذكرة عرض قانون المالية، 2017، ص 04).

كما يمكن الإشارة إلى أن نفقات التسيير الموجهة للتعليم تغطي في مجملها أجور ومرتبات الموظفين، أما الباقي يوجه لتغطية النشاطات المتعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي والرياضي بالإضافة إلى نفقات أخرى توجه للتسيير الإداري، وفي مقابل توجد شكاوي عديدة تطالب برفع الأجور، وعليه فليست الحصة المخصصة للأجور مؤشرا لارتفاع دخل المعلمين والأساتذة، وبالتالي

تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر

فإن ارتفاع نسبة الأجر إلى إجمالي الإنفاق لا يعكس ارتفاع أجور المعلمين وأعضاء الهيئة العلمية. (الزنفيلي أحمد محمود، 2017، ص ص 151- 152)، بل تقدم للشرائح العليا في الهيكل الإداري في صورة مكافآت واجتماعات وملتقيات.... وغيرها، وهذا ما يعكس درجة عالية من الهدر وعدم كفاءة الإنفاق، لأن الأعداد الكبيرة من العاملين غير المعلمين يعد استنزافا للموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم.

ج- معيار العدالة: نعني به ضمان وعدم حرمان أي تلميذ من العملية التعليمية، بسبب عدم القدرة المالية أو المنطقة الجغرافية التي يقطن بها أو بنوع الجنس، وعليه فإن بعد العدالة يرتبط بعدة جوانب فنجد مثلا نجد أن مؤسسات التعليم العمومي تقدم خدمات أقل جودة من المؤسسات الخاصة، ومن المعروف أن معظم الشرائح المنتمية إلى المؤسسات التعليمية العمومية هي من الطبقة المتوسطة والفقيرة، وبالتالي يحصلون على تعليم بأقل جودة ويكتسبون مهارات لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ولعملية التنمية عموما، وهذا ما يجعلهم أكثر تعرضا للبطالة ويجعل العائد الاقتصادي الذي يحصلون عليه نتيجة التعليم أقل من نظرائهم من خريجي التعليم الخاص. (أشرف العربي، 2010، ص 15)

أما فيما يتعلق بمدى عدالة الإنفاق العمومي على التعليم من جانب النوع الاجتماعي (الجنس) فتشير البيانات المتوفرة على حدوث تحسن ملحوظ في مؤشرات التعليم سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث، فمثلا معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية سجل 116.56 % بالنسبة للذكور و 110.61 % بالنسبة للإناث، (البنك الدولي) فالملاحظ أن النسب تكاد تتقارب بين الجنسين وعليه لا توجد أي دلائل واضحة عن وجود تمييز بين الإناث والذكور.

5. خلاصة:

بناء على ما تقدم فإن تفعيل قطاع التعليم، أصبح أمرا ملحا وضروريا للغاية، خصوصا بعد التوظيف الغير ملائم للموارد المالية الهامة التي تم تخصيصها للقطاع، حيث أفضت إلى تزايد متطلبات التمويل لا لرفع كفاءة التعليم وتحسين مخرجات التعليم واستحداث تخصصات جديدة تساعد على اللحاق بركب التنمية وارتفاع جودة التعليم وتفعيل أداء المؤسسات التعليمية والاهتمام بتطوير المناهج الدراسية والتخفيف من كثافتها، ولكنها أدت إلى تحقيق متطلبات ثانوية بعيدة عن التقنيات الحديثة

والمستجدات التكنولوجية وذلك بإتباع الحكومة منهجية الكم دون الكيف، وهذا ما يظهر ضعف العلاقة بين زيادة التمويل والمخرجات النهائية.

6. قائمة المراجع:

- ابراهيم هياق. (2011). اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو إصلاح النظام التربوي في الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة قسنطينة.

- الزنغلي أحمد محمود. (2017). الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعة: الكفاية والكفاءة والعدالة دراسة تحليلية، مجلة الكلية بالزقازيق، 1(97)، 121-170.

http://search.shamaa.org/PDF/Articles/EGMktz/MktzNo96P1Y2017/mktz_2017-n96-p1_121-170.pdf

- أشرف العربي. (2010). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر على ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازات العامة في مصر والدول العربية، معهد التخطيط القومي.

- بوتليليس مراد. (2012). تطور التعليم في الجزائر 1830-2011، أطروحة ماجستير، جامعة وهران.

نظام التعليم المصري- تقييم الوضع الحالي ومقترحات. (2015). - فتحي السيد يوسف عبد المجيد من الموقع : التطوير، جامعة البنها، مصر، مقال مأخوذ

https://www.researchgate.net/publication/281112586_nzam_altlym_almsry_t_qyym_alwd_alhaly_wmqtrhat_alttwyr

- أشرف العربي. (2010). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر على ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازات العامة في مصر والدول العربية، معهد التخطيط القومي.

- علي دحمان محمد. (2011). تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان.

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

- مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 تقديرات 2018-2019.

- اعتماد على إحصائيات البنك الدولي.